الفصل التاسع والعشرون

أحمد جودت باشا

الوزير العالم التركي

هو الوزير أحمد جودت باشا بن الحاج إسماعيل آغا بن الحاج علي أفندي بن أحمد آغا بن إسماعيل أفندي مفتي مدينة لوفجة المشهور ابن أحمد آغا أحد ضباط الحملة العثمانية التي ظهرت على بطرس الكبير إمبراطور الروس في الحرب المعروفة بحرب بروث.

ولد في مدينة لوفجة التابعة لولاية الطونة سنة ١٢٣٨هـ، وكان والده من أعيان لوفجة وعضوًا من أعضاء مجلسها، فربِّي أحمد في حجر والديه، وتهذَّب على يديهما، وتلقى مبادئ العلوم البسيطة في وطنه، وقد ظهرت عليه مخائل النجابة منذ نعومة أظفاره، فلمَّا شبَّ قدِم الآستانة العلية سنة ١٢٥٥هـ في أواخر أيام المغفور له السلطان محمود الثاني المصلح الشهير، فأقام فيها يلتقي العلوم والآداب على أحسن علمائها، فأتقن الفقه وأصوله والحديث والتفسير وعلم الكلام والمنطق والفلسفة على أنواعها، والرياضيات بفروعها، والجغرافية والتاريخ واللسان الفارسي، وأتقن اللسان التركي والعربي حتى نظم الشعر فيها جميعًا.

وفي سنة ١٢٦٠هـ عكف على درس القضاء، فنال قصب السبق على أقرانه فأحرز في السنة التالية رتبة ينالها السابقون في هذا المضمار، يقال لها (رتبة رءوس تدريس)، وأخذ في التأليف فذاع صيته، فعينته الحكومة السنية عضوًا في مجلس المعارف العمومية سنة ١٢٦٦هـ، وفي تلك السنة أنعم عليه بالنيشان المرصع من الرتبة الثانية، وفي السنة

أحمد جودت باشا ١٢٣٨–١٣١٢هـ.

التالية عين عضوًا في المجمع العلمي العثماني (الأكاديمية)، وفي سنة ١٢٧١هـ تقلَّد كتابة وقائع البلاد، وفي السنة التالية عين قاضيًا لغلطة أحد أقسام الآستانة الثلاثة.

وكان كلما تقلد منصبًا قام بمهامه حق القيام، فانهالت عليه الرتب والمناصب والنياشين فنال سنة ١٢٧٣هـ باية ولاية مكة المكرمة والنيشان المجيدي من الرتبة الثالثة، وتعيَّن عضوًا في مجلس التنظيمات، ورئيسًا للقومسيون المنعقد إذ ذاك لترتيب القوانين والنظامات المتعلقة بالأراضي، وكان في جملة أعضاء هذا القومسيون — وقتئذ — محمد رشدي أفندي شوراني الذي صار — بعدئذ — واليًا على سورية، ثم ناظرًا للمالية، ثم صدرًا أعظم.

وفي سنة ١٢٧٥هـ سار الصدر الأعظم محمد باشا القبرسي إلى الروم إيلي للتفتيش، فسار صاحب الترجمة بمعيته، وفي سنة ١٢٧٧هـ وجهت إليه باية إستانبول والنيشان المجيدي من الرتبة الثانية، وفي السنة التالية عين عضوًا في مجلس الأحكام العدلية على أثر إلغاء مجلس التنظيمات وإحالته إلى مجلس الأحكام العدلية.

واتفق إذ ذاك وقوع اختلال في جهات أشقودرة أفضى إلى تشويش الأذهان، فانتدب صاحب الترجمة أن يسير إليها بمهمة خصوصية لإصلاح أحوالها عسكريًّا وملكيًّا، فسار إليها وأصلح شئونها ورتب أحكامها بمدة يسيرة وعاد.

وفي أواخر سنة ١٢٧٩هـ عيِّن مفتشًا في البوسنة والهرسك، وقبل سفره وجهت إليه باية قاضي عسكر الأناضول، وأحسن إليه بالنيشان المجيدي من الرتبة الأولى، وكانت ولاية البوسنة والهرسك إلى ذلك الحين خلوًا من التنظيمات العسكرية بنوع استثنائي، فأدخل إليها التنظيمات ورتب أحكامها، فنال رضى الباب العالي بنوع خاص، فأنعم عليه بالنيشان العثماني من الرتبة الثانية، ولم يحُز هذا النيشان أحد من العلماء قبله، وأهدى إليه بندقية من الطراز الذي فرقه في الجند بالبوسنة والهرسك، وقد نقش عليها ما معناه: «تذكرة افتخار من السر عسكرية إلى حضرة جودت أفندي، من أجل الهمة التي بذلها في تدريب شجعان بوسنة على الخدمة العسكرية».

وفي سنة ١٢٨١هـ أرسل في الفرقة الإصلاحية التي سارت لإصلاح ما اختل من شئون جبال القوزاق، وكانت تلك الفرقة تحت قيادة درويش باشا مشير المعسكر الهمايوني الرابع، فأصلحا الأحوال وضبطا أمور تلك الجبال، فلما عادا سنة ١٢٨٢هـ أنعمت الحضرة الشاهانية على صاحب الترجمة بعلبة مرصعة إشارة إلى نيله رضائها لما بذله من الهمة والإقدام في إصلاح شئون القوزاق، ثم عيِّن عضوًا في المجلس العالي، وبعد قليل وجهت إليه رتبة الوزارة السامية، ثم ضمت إيالات حلب وأطنة وألوية القوازق ومرعش وأورفة إلى ولاية واحدة قصبتها مدينة حلب، عهدت حكومتها إليه، فقدمها واستلم زمام الأحكام بهمة ونشاط نحو سنتين، حتى إذا كان انقسام مجلس الأحكام العدلية العالي سنة ١٢٨٤هـ إلى قسمين، وتشكلت منه هيئتان عرفتا بمجلس شورى الدولة وديوان الأحكام العدلية، ولي هو رئاسة ديوان الأحكام العدلية، ثم تحولت هذه الرئاسة إلى نظارة الديوان، ثم إلى نظارة العدلية، وتشكلت تحت رئاسته لجنة علمية لتأليف كتاب في الفتاوي على مذهب أبي حنيفة، فألَّفه، وهو المعروف بمجلة الأحكام العدلية، وعليه المعول في سائر المحاكم الشرعية النظامية.

وفي سنة ١٢٨٨هـ عين عضوًا في مجلس شورى الدولة، وفي السنة التالية عهدت إليه ولاية مرعش، ولم يلبث بها إلا قليلًا، ثم استقدم لتولي نظارة الأوقاف الهمايونية، وفي سنة ١٢٩٠هـ عين ناظرًا للمعارف العمومية، وفي السنة التالية انحرفت صحة كامل باشا رئيس مجلس شورى الدولة فعيِّن هو نائبًا عنه، وأحيلت إليه أيضا ولاية

يانيه، وفي سنة ١٢٩٢هـ أعيدت إليه نظارة المعارف العمومية، وفي أواخر هذه السنة عهدت إليه نظارة العدلية، ثم اقتضت الأحوال أن يتولى تفتيش الروم إيلي مع بقائه على العدلية، وفي تلك السنة سمِّي واليًا على سورية، وقبل أن يأتيها أعيد إلى نظارة المعارف العمومية، وبعد أشهر رجعت إليه نظارة العدلية.

وفي سنة ١٢٩٤هـ تقلَّد نظارة الداخلية، وعهد إليه أن يرتب جندًا من سكان الآستانة باسم الموكب الهمايوني، وفي أواخر تلك السنة نقل من نظارة الداخلية إلى نظارة الأوقاف الهمايونية، وفي سنة ١٢٩٥هـ تعين واليًا على سورية، ولكنه لم يقم فيها طويلًا بسبب اختلال ظهر في قوزان اقتضى مسيره إلى إصلاحه، وفيما هو عائد منها فصل عن سورية، وتعيَّن ناظرًا للتجارة والزراعة في دار السعادة.

وفي سنة ١٢٩٦هـ استعفى خير الدين باشا من مسند الصدارة، فقام هو بمهامها مؤقتًا، ثم عهدت إليه نظارة العدلية، وفي سنة ١٣٠٠هـ تغيَّر الوكلاء جميعًا، فاعتزل الأعمال وأكبَّ على المطالعة والتأليف، وفي سنة ١٣٠٣هـ تعيَّن مأمورًا لقمسيرية الروم إيلي الشرقي، ولكنه تأخر عن السفر بسبب تكدير جو السياسة إذ ذاك، فعاد إلى نظارة العدلية.

وفي السنة التالية أنعم عليه جلالة السلطان بنيشان الامتياز، وفي أواخر سنة ١٣٠٥هـ انفصل عن نظارة العدلية، وبقي من أعضاء مجلس الوكلاء إلى أن توفاه الله في ٢ ذي الحجة سنة ١٣١٢هـ، وصدرت الإرادة الشاهانية أن تنفق حاجيات التجهيز والدفن من الجيب الهمايوني، وقد دفن في تربة السلطان محمد الفاتح وله من العمر ٧٤ سنة، قضاها في خدمة الدولة والأمة علمًا وعملًا.

وكان عالمًا فاضلًا، اشتهر في كثير من العلوم الإسلامية والتاريخ، وكان يعرف اللغات التركية والفارسية والعربية معرفة جيدة تكلمًا وكتابة، مع إلمام بالفرنساوية والبلغارية، وكان سهل الخلق كريم الخصال، وديعًا متواضعًا، واسع العلم عالي الهمة، مخلصًا للدولة.

مؤلفاته

أما مؤلفاته فعديدة في التركية والعربية، بين مطبوع وغير مطبوع؛ أشهرها وأكبرها تاريخ آل عثمان المعروف بتاريخ جودت، طبع بالتركية في تسعة مجلدات، وهو جليل في بابه، بل هو المرجع الوحيد لتاريخ الدولة العلية، وقد عني في نقله من اللسان التركي إلى العربي عبد القادر أفندي الدنا، رئيس محكمة تجارة بيروت، فنشر منه الجزء الأول سنة ١٣٠٧هـ مطبوعًا طبعًا متقنًا في بيروت.

ومن مؤلفاته رسائل عديدة في العربية، وبعض التعليقات طبعت مجموعة واحدة، وله تتمة شرح ديوان صائب المشهور في الدواوين الفارسية، وكان قد شرع في شرحه فهيم أفندي وتوفي قبل نجازه، وله ترجمة القسم الثالث من مقدمة ابن خلدون، وهي منشورة باسمه، والقسمان الأولان ترجمهما صائب أفندي، وله بيان العنوان والمعلومات النافعة وتقديم الأدوار، وكلها رسائل مطبوعة بالتركية، وله في علم المنطق كتاب اسمه (ميعاد سداد)، وفي علم الأدب (آداب سداد)، ومؤلفات في روايات الأنبياء وتواريخ الخلفاء، مع ترجمة التاريخ المقدس، وقد طبعت وشاعت في المدارس للتدريس.

وله رسالة في كيفية تربية التوت والدود، وقانون نامة الأراضي، والنظام المتفرع عنه، مع قانون نامة الجزاء الهمايوني، وجميع النظامات وتواريخ القوانين الصادرة من مجلس التنظيمات، وله كتاب في ترتيب وظائف العدلية وابتداء تشكيلها مع تنظيم مجلة الأحكام العدلية تحت رئاسته — كما قدمنا، وله تعليمات مخصوصة في نظارة المعارف لتدريس الطلبة على أساليب سهلة جديدة، وجميع ذلك باللغة العثمانية، على أن بعضها قد ترجم إلى اللغة العربية؛ كتاريخ آل عثمان، ومجلة الأحكام العدلية، وغيرهما.